سبتمبر 2025

محاميك .. إستشارات قانونية وأكثر..

بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين
ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

المقالات القانونية مقال العدد

المصري لحقوق المرأة يرحّب بإنشاء غرفتين مؤمّنتين للنساء ضحايا العنف بمحكمة القاهرة الجديدة ويؤكد ضرورة إصلاح شامل لمنظومة العدالة

رحّب المركز المصري لحقوق المرأة بخطوة وزارة العدل بافتتاح غرفتين مؤمّنتين داخل محكمة القاهرة الجديدة، مخصصتين للنساء ضحايا العنف للإدلاء بشهادتهن باستخدام تقنيات حديثة تضمن لهن الخصوصية والأمان. ويعتبر المركز هذه المبادرة خطوة إيجابية نحو تهيئة بيئة قضائية داعمة تمكّن النساء من التعبير بحرية بعيدًا عن التهديدات أو الضغوط النفسية والاجتماعية داخل قاعات المحاكم التقليدية.

غير أن المركز يشدد على أن هذه الخطوة، رغم أهميتها، تظل بداية محدودة في مسار طويل لإرساء عدالة شاملة للنساء ضحايا العنف. فالعدالة لا تقتصر على توفير غرف آمنة، وإنما هي عملية متكاملة تبدأ منذ لحظة الإبلاغ عن الجريمة، وتشمل إجراءات التحقيق والمحاكمة، وصولًا إلى تنفيذ الأحكام وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب.

وأكدت الأستاذة نهاد أبو القمصان، رئيسة المركز المصري لحقوق المرأة، أن حماية النساء المعنّفات لن تتحقق إلا من خلال إصلاح جذري لمنظومة العدالة، داعية إلى:
تعميم التجربة: لتشمل جميع المحاكم على مستوى الجمهورية، بما يضمن تكافؤ الفرص أمام النساء كافة.
ضمان استمرارية الغرف المؤمّنة: من خلال توفير بنية تقنية مستدامة وخطط بديلة لمواجهة أي أعطال محتملة.
تطوير آليات تنفيذ القانون: لضمان سرعة البت في القضايا مع الحفاظ على معايير العدالة، بما يعزز ثقة النساء والمجتمع ككل في نزاهة القضاء.

ويؤكد المركز أن تبنّي هذه الإصلاحات يخدم المجتمع بأسره، حيث يسهم في تعزيز ثقة المواطنين في كفاءة النظام القضائي المصري، ويعزز مكانة الدولة إقليميًا في مجال حماية حقوق الإنسان وتمكين النساء.

خدماتنا القانونية في مجال الأستشارات المجانية:

- منصة محاميك هي بوابة للمعرفة القانونية وتقديم الحلول يديرها فريق من المحامين المتخصصين ويشرف عليها الأستاذة/ نهاد أبو القمصان المحامية بالنقض

اسأل محاميك

سؤال:
ما أهمية دعم المرأة المعنفة؟

الإجابة

دعم المرأة المعنفة ضروري لضمان حقوقها الإنسانية، ومواجهة العنف كحاجز أمام التنمية المستدامة، وتحقيق المساواة بين الجنسين. يساهم هذا الدعم في تمكين المرأة من استعادة حياتها من خلال توفير الدعم النفسي والقانوني والاقتصادي، بالإضافة إلى رفع الوعي المجتمعي بحقوقها وتقوية قدرتها على مواجهة التحديات.

معلومة قانونية

دعمت مصر المرأة المعنفة تشريعياً من خلال تعديل قانون العقوبات لزيادة عقوبة التحرش والتحرش الجنسي، وتغليظ عقوبة ختان الإناث، بالإضافة إلى وضع آليات لمكافحة العنف الأسري وتجريم العنف بشكل واضح في قوانين جديدة، وإنشاء وحدات مجمعة «الشباك الواحد» في الجامعات والمستشفيات لتوفير خدمات متكاملة للناجيات، وإنشاء مكاتب لتلقي الشكاوى وتوفير الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي، وتدريب الكوادر المعنية للتعامل السليم مع قضايا العنف.

المستجدات القانونية

تم تعديل مواد قانون العقوبات لتشمل تجريم أشكال مختلفة من العنف ضد المرأة مثل الاعتداء بالضرب والجرح والتمييز أو العنف النفسي، وشددت العقوبات في حالات مثل الاعتداء على المرأة من قبل شخص له سلطة وظيفية أو أسرية، أو ارتكاب الجريمة من شخصين أو أكثر.

مفاهيم حقوقية

تعمل الأمم المتحدة بشكل منهجي لحماية المرأة من العنف من خلال هيئات مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وحملة الـ 16 يومًا من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة، حيث يتم التركيز على تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتغيير السلوكيات الاجتماعية، ووضع القوانين والاستراتيجيات اللازمة للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات على مستوى العالم.

محاميك

عملائنا

الاستقبلت صفحات الفيس بوك وخطوط التليفون إجمالي 879 استشارة , كانت موزعة كالتالي: -

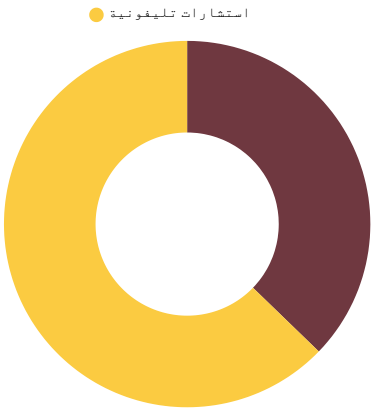

- الاتصالات الواردة عبر خطوط التليفون: 552 استشارة أي ما مثل نسبة 62.7 %
- صفحات وسائل التواصل الاجتماعي : 327 استشارة أي ما مثل نسبة 37.2 %

مستشارك القانونى فى قضايا الأسرة .. نهاد أبو القمصان بعد براءة زوج آية عادل: لا تجبروا بناتكم على العلاقات السامة

علقت المحامية الحقوقية نهاد أبو القمصان على قرار قضائي أردني قضى ببراءة زوج آية عادل من تهمة حمل إنسان على الانتحار لعدم كفاية الأدلة، مع رفض الدعوى المدنية لعدم تقديم إعلام وراثة، بينما حكمت المحكمة بحبسه عاما وتغريمه ماليا بعد إدانته في قضية الإيذاء.

ووجهت أبو القمصان رسالة إلى الأسر في مصر والأردن والعالم العربي، مؤكدة أن التساهل مع العنف الأسري يفاقم الأزمات، قائلة :"العنف لا يبدأ كبيرا، لكنه يتدرج من إهانة إلى شتيمة، ثم إلى ضرب، وقد ينتهي بكارثة مثل واقعة آية عادل".

مشددة على ضرورة التعامل بجدية مع شكاوى النساء من العنف والإيذاء، وعدم إجبارهن على الاستمرار في علاقات مؤذية بدعوى الحفاظ على الأسرة، مشيرة إلى أن أغلب جرائم القتل داخل الأسرة لا تكون عن قصد جنائي مباشر، وإنما نتيجة تراكمات من العنف والإهانة والتهاون في الحقوق.

ومن حيث الموقف القانوني أوضحت ، إن القضية تعود إلى اتهام الزوج بدفع زوجته من الطابق السادس، موضحة أن المحكمة وجهت له تهمتين: الإيذاء وهي جنحة تصل عقوبتها إلى ثلاث سنوات حبس، والتحريض على الانتحار وهي جناية تصل عقوبتها إلى 15 سنة، إلا أن الحكم الذي صدر أمس جاء بإدانة الزوج في تهمة الإيذاء فقط، وتمت تبرئته من تهمة التحريض على الانتحار بسبب تضارب أقوال الشهود وعدم ثبوت الأدلة.

وأضافت أن تقرير الطب الشرعي أثبت وجود كسور في الجمجمة والحوض، إلى جانب إصابات سابقة تشير إلى تعرض الضحية للإيذاء، وهو ما استندت إليه المحكمة في الحكم بحبس الزوج عاما.

وأوضحت أن الحكم غير نهائي، وقابل للاستئناف أمام محكمة الاستئناف والتمييز في الأردن، مشيرة إلى أن فترة الحبس تحسب من تاريخ القبض عليه في فبراير الماضي.

محاميك نشرة شهرية تصدر عن منصة محاميك بالتعاون مع المركز المصري لحقوق المرأة و بيت الخبرة القانوني و النوعي

اتصل بنا

التليفون :
01061496144
01066854655
0225242141

واتس أب:
01061496144

البريد الإلكتروني :
info@mohamek.com
complaints@mohamek.com

للتواصل مع فريق الدعم او الشكاوي (رسائل من خلال الوتس اب فقط) 01024234501

اطلب استشارة مجانا
اونلاين املأ الاستمارة او من خلال الايميل
تلفونيا مكالمة لمدة ٣٠ دقيقة

ساعات العمل
الأحد - الخميس : 10 صباحا - 4 مساءً